

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من حركة القساوسة أنصار الحياة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210115 160115 14-65453 (A)



البيان

تؤمن حركة القساوسة أنصار الحياة أنه رغم ما أحرز من تقدم في عدد من المناطق بعد ٢٠ عاما من اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، فثمة مزيد يلزم لإنجازه كي يُعترف بالقيمة الخلقية للمرأة وتحظى بالاحترام وتمتع بالحماية من التمييز والعنف.

وما برحت الطفلة تعاني من التمييز الذي يغدو أكثر حدة عند استخدام تقنيات تحديد الجنس التي تتعرف على وجودها في الرحم وتؤدي إلى موتها نتيجة للإجهاض بسبب جنس الجنين. ويعارض منهاج بيجين ممارسة اختيار جنس الجنين في الفقرة ٣٨ التي تنص على ما يلي: ”يبدأ التمييز ضد المرأة منذ أولى مراحل حياتها ولذلك يجب معالجته منذ ذلك الوقت فصاعداً“.

ومما يدعو للأسى أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل نحو وقف هذا العمل التمييزي الأول ضد الطفلة؛ حيث تستمر هذه الممارسة في البلدان وضمن الثقافات التي تفضل الطفل الذكر. ويؤدي التمييز ضد الفتاة أيضا إلى قتل الرضيعات من خلال وأدهن أو التخلي عنهن. ولا تزال أخطر كلمتين في العالم هما ”إنها بنت“.

وقد أقر المنهاج أيضا بأن التحيز للأبناء الذكور لا يجد فقط من حصول الفتيات على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية بل على ”الحياة ذاتها“. ولئن كانت الجهود الرامية إلى كفالة حصول الفتيات على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية قد تعززت منذ بيجين، فقد أحبطت المساعي الرامية إلى كفالة تمتع الفتيات على الصعيد العالمي بـ ”الحياة ذاتها“ بسبب الفشل العالمي في التمسك بحماية الفتاة حماية متسقة وغير تمييزية بدايةً من ”أولى مراحل حياتها“.

إننا نسعى إلى كفالة احترام الفتيات منذ الوهلة الأولى - أي في أثناء نموهن في الرحم - كما ورد في المنهاج. وتعمل منظمنا لكفالة حماية الطفلة التي لم تولد بعد من الإجهاض وضمان حقها في الحياة. ونؤمن بأن حياة جميع الأفراد حديثي الخلق، بغض النظر عن جنسهم، تستحق الاحترام والحماية وعدم التمييز.

إن عدم حماية الفتيات قانونا من اختيار جنس الجنين على النحو الذي أوصيت به الحكومات في الفقرة ٢٨٣ (د) ونصها: ”سن وتنفيذ تشريعات تحمي البنات من جميع أشكال العنف، بما في ذلك وأد البنات واختيار نوع الطفل قبل الولادة“ هو بداية بخس قيمتهن وهو أمر يدوم طوال دورة حياتهن ويجعل قيمة الفتاة مرهونة بوجهات النظر الشخصية المتعلقة بالرغبة فيهن وفائدتهن. وتغدو الطفلة سلعة، مجردة من الكرامة والقيمة الفطرية.

وهناك حاليا ٢٠٠ مليون امرأة وفتاة مفقودات في العالم، حيث وقعن ضحايا للعنف الذي يخس قيمة حياتهن، وغالبا ما ينجم عن التفضيل الثقافي للفتيان. وقد قُتل العديد من هؤلاء الفتيات ”المفقودات“ نتيجة للإجهاض بسبب اختيار جنس الجنين والوَأد؛ ووقعت أخريات ضحايا لأعمال العنف التي تستهدف الفتيات والنساء أو نجمت عن الإهمال وسوء التغذية.

ونحن نؤيد بقوة الاعتراف باحتياجات التنمية متعددة الأبعاد للطفلة، ”لكي تنمي الطفلة إمكاناتها الكاملة فإنها تحتاج إلى الترعير في بيئة تمكينية تُلبّي حاجاتها الروحية والذهنية والمادية من أجل البقاء والحماية والتنمية وتصون المساواة لها في الحقوق“ (الفقرة ٣٩).

وتشمل الاحتياجات الروحية للطفلة ضرورة تطوير الأساس الروحي الذي يغرس في النفس شعورا عميقا بقيمة الذات والكرامة القادرين على مواجهة الظروف الزائلة التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس والشعور بالدونية. وتساعد قوة الأساس الروحي الشابة على انتقاء الخيارات الصحيحة خلال سنوات المراهقة للحفاظ على سلامتها الجنسية والامتناع عن النشاط الجنسي بما يسمح لها بمواصلة تعليمها والاستعداد لتحقيق تطلعاتها.

ومما يُؤسى له استمرار العنف ضد المرأة طيلة دورة حياة الفتاة بلا كايح كما هو موضح في الفقرة ٣٩ ”التمييز والعنف ضد البنات يبدأ منذ أولى مراحل حياتهن ويستمران بلا كايح طيلة حياتهن“.

وثمة روابط واضحة بين العنف ضد المرأة وقدرتها الإنجابية الفريدة. ويتجلى هذا على نحو لافت للنظر في أسباب الإجهاض بسبب جنس الجنين باعتباره أداة للتحكم في عدد السكان تقلل من عدد المواليد من الفتيات من أجل تقليل عدد الأمهات في المستقبل.

ويؤدي أحد الآثار طويلة المدى للإجهاض بسبب جنس الجنين - وهو انحراف نسب المواليد - إلى زيادة العنف؛ حيث تتعرض النساء للخطف ويُبعن كعرائس وتُجبر الفتيات الصغيرات على ممارسة البغاء. ويتضح هذا الأمر أكثر ما يتضح في الصين، حيث ارتفعت نسبة المواليد الذكور إلى ١٢٤ فتى مقابل كل ١٠٠ فتاة، مصحوبة بزيادة مذهلة في أعداد ”المفقودات“، ووجود توقعات بأن يزيد عدد الشبان على الشابات بحلول عام ٢٠٢٠ بمقدار يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليونا.

وبعد مرور عشرين عاما على منهاج عمل بيجين، لا يزال الإجهاض القسري والتعقيم مستمرين في الصين حيث يستخدمان كأداتين لكفالة الامتثال للقيود المتمثل في سياسة الطفل الواحد، غير أن العالم في معظمه لم يرفع صوته احتجاجا على ذلك.

ويتضح الرابط بين العنف ضد المرأة وقدرتها الإنجابية أيضا من خلال الإجهاض القسري. فالحوامل يواجهن تهديدات وضغوطا لإجهاض حملهن. وتفيد النساء في الولايات المتحدة بأنهن يتعرضن عند رفضهن إلى الصفع واللكم والتهديد، بوسائل منها الأسلحة الفتاكة، حتى يوافقن على الإجهاض. وتعرض أخريات إلى الضرب وإلى اعتداءات عنيفة تستهدف قتل الطفل الذي في رحمهن أو يُناولن عقاقير مسببة للإجهاض دون علمهن أو موافقتهن.

وفي مجال المرأة والصحة، يستلزم الأمر اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة حصول المرأة على نصيب عادل من الرعاية الصحية والرعاية المتخصصة للأمومة. ولما كانت المرأة تمر بمرحلي الحمل والولادة الحاسمتين في حياتها، فينبغي عدم معاملتها كشخص من الدرجة الثانية بعد الرجل، أو معاقبتها على ما تتمتع به من قدرة إنجابية فريدة. غير أن المواقف السلبية تجاه الحمل والأمومة لا تزال قائمة رغم ما ورد في الفقرة ٢٩ من المنهاج التي تشمل ما يلي: ”يجب ألا تشكل الولادة والأمومة والأبوة ودور المرأة في الإنجاب أساساً للتمييز ولا تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع“.

ويجب أن يستمر التقدم المحرز في توفير قابلات ماهرات وإتاحة رعاية التوليد في الحالات الطارئة. وتلزم الوقاية من مضاعفات الولادة وعلاجها، وخاصة التزيف. وستستمر زيادة فرص الحصول على الرعاية قبل الولادة في إنقاذ حياة الأمهات والأطفال على حد سواء.

وقد أقر المنهاج بحاجة النساء والفتيات للحصول على الطعام المغذي، وهو أمر اشتدت الحاجة العاجلة إليه نظرا لتزايد الأدلة على الأهمية البالغة للتغذية الملائمة خلال الألف يوم الأولى من الحياة في إنقاذ حياة النساء والأطفال وتحسين ازدهار البلدان. وقد تضمنت سلسلة ورقات لانسييت عن موضوع تغذية الأم والطفل نداء عاجلا إلى الحكومات لوضع التغذية خلال الألف يوم الأولى من الحياة، ولجميع النساء في سن الإنجاب، في صميم الأهداف الإنمائية الجديدة.

وعندما تحصل المرأة في سن الإنجاب على تغذية جيدة، تنعم بصحة أوفر وتصبح قادرة على توفير الغذاء للطفل في رحمها، مما يساعد على كفالة نموه البدني والمعرفي نموا صحيا. ويتسنى للأطفال الأصحاء أن يترعرعوا ليصبحوا بالغين أصحاء ومعدّين إعدادا أفضل لتقديم مساهمات ذات قيمة لأسرهم ومجتمعهم وبلدهم.

إن المرأة قلب الأسرة. وهي راعيتها. إذ ترعى الطفل في رحمها وبعد الولادة؛ وتهتم بالمرضى والمعوقين وكبار السن. وتهب المرأة نفسها لبقاء الآخرين. غير أن هذا العمل الحاسم لا يُؤجر أحياناً أو يُقدر حق قدره الطبيعي ووفقاً لمساهمته في التأكيد على كرامة كل إنسان.

وفي الرسالة التي وجهها القديس يوحنا بولس الثاني إلى المرأة خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أكد كرامة المرأة قائلاً: ”ينبغي توجيه التشديد كما ينبغي على عبقريّة المرأة... حيث إن المرأة وهي تهب نفسها للآخرين، إنما تؤدي أكثر مهامها أصالة. وتقدير المرأة الناس، ربما أكثر من تقدير الرجل لهم، لأنها تراهم بقلبها. وتنظر إليهم بغض النظر عن مختلف الأنظمة الفكرية أو السياسية. إنها ترى الآخرين في عظمتهم وفي قيودهم؛ وتحاول أن تتعاطف معهم وتساعدهم“.

ونحن نذكر بتوصية الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٩٨ (ج) من القرار دإ-٣/٢٣ القاضية بوجوب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لـ: ”تعزيز الاحترام لحق المرأة والرجل في حرية التفكير والضمير والديانة. وتقدير الدور الرئيسي الذي يؤديه الدين والروحانيات والمعتقدات في حياة الملايين من النساء والرجال“.

وفيما تتم بلورة خطة ما بعد عام ٢٠١٥ والتوصل إلى اتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة، من الضروري إدراج إقرار وتأكيد للدور العالمي والمركزي للدين والمعتقدات الدينية في الحياة اليومية للمرأة والرجل في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة.